



منظمة العمل العربية

التقرير الختامي للندوة القومية حول
الربط بين منظومة التعليم و التدريب التقنى والمهنى ومتطلبات سوق
العمل
شرم الشيخ 2015/4/2-3/31

تقديم :

في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2015 تم عقد ندوة قومية حول **"الربط بين منظومة التعليم و التدريب التقنى والمهنى ومتطلبات سوق العمل"** وذلك بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 3/31-2015/4/2. ويأتى انعقاد هذه الندوة تأكيداً على مدى اهتمامات منظمة العمل العربية بموضوعات تنمية الموارد البشرية وتأهيلها للحد من مشكلة البطالة فى الوطن العربى ، وتنفيذا لقرارات القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بشأن اعتماد الفترة من 2010-2020 عقدا عربيا للتشغيل .

ثانيا : أهداف الندوة

- إن الهدف من عقد هذه الندوة هو التطرق لاهمية منظومة التعليم والتدريب التقنى والمهنى وواقعها في المنطقة العربية ودورها فى الحد من مشكلة البطالة فى الوطن العربى من خلال تحقيق الاهداف الاتية :
- تنفيذاً لقرارات القمم الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بشأن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة والمشاريع الستة المنبثقة عنه وعلى وجه الخصوص المشروع المتعلق بالموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقنى والمهنى واحتياجات سوق العمل ومتابعة تنفيذ متطلبات العقد العربى للتشغيل .
 - التعرف على سياسات وبرامج التعليم والتدريب التقنى والمهنى فى ضوء الاحتياجات الفعلية لسوق العمل العربى.
 - التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه تطوير منظومة التعليم والتدريب التقنى والمهنى.
 - ايجاد الحلول التي تساعد صانعى السياسات لتطوير هذه المنظومة.
 - تعزيز ثقافة العمل الحر وتنمية روح المبادرة لدى الشباب العربى .
 - التعرف على دور القطاع الخاص فى الحد من مشكلة البطالة وملائمة برامج التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل .
 - التعرف على مساهمة منظومة التعليم والتدريب التقنى والمهنى فى دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الوطن العربى.
 - تبادل الخبرات والتجارب القطرية فيما بين المعنيين والمتخصصين فى مجال عمل الندوة.

ثالثاً : محاور الندوة

- 1- واقع وآفاق منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني فى البلدان العربية فى ضوء المتغيرات العربية والدولية.
- 2- أهمية الشراكة بين منظومة التدريب التقني والمهني ومنظمات أصحاب الأعمال.
- 3- الآليات المقترحة للربط والمواءمة بين مخرجات التعليم التقني والمهني واحتياجات سوق العمل.
- 4- رؤية عربية لتنمية ثقافة العمل وروح المبادرة لدى الشباب العربي .
- 5- متطلبات التوسع فى اقتصاد المعرفة والأنماط الجديدة للعمل فى البلدان العربية .
- 6- تنمية الموارد البشرية وأهميتها فى تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية.

(مرفق البرنامج الزمنى للندوة)

المشاركون :

شارك فى أعمال هذه الندوة عدد (30) مشارك عن أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية التالية (الأردن ، الامارات والبحرين ، تونس ، الجزائر، السعودية ، سلطنة عمان ،السودان ، ، فلسطين ، ، لبنان ، مصر) وممثل عن الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وممثلى جهات ومنظمات عربية وإقليمية ودولية ذات صلة بموضوع الندوة.

(مرفق قائمة بأسماء المشاركين).

لجنة الصياغة :

تم تشكيل لجنة الصياغة من السادة الخبراء وممثلى الدول العربية المشاركة وذلك على النحو التالى :

- السيد/ محمد فكرى عبد الشافى – جمهورية مصر العربية
- السيد/ محمد مهدى - مملكة البحرين
- السيد / مصطفى الراضى احمد- جمهورية السودان
- السيد / جبران بوراوى - جمهورية تونس
- فضلا عن ممثلى منظمة العمل العربية

جلسة الافتتاح :

تم افتتاح أعمال الندوة فى تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2015/3/31 بكلمة معالى السيد / أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية القاها نيابة عنه السيد/ رضا قيسومة مدير ادارة التنمية البشرية والتشغيل حيث نقل تحيات معالى السيد /احمد محمد لقمان للسادة المشاركين ممثلى الدول العربية المشاركة ثم تعرض بإيجاز لواقع وأوضاع القوى العاملة العربية واهم التحديات التنموية التي تواجه البلدان العربية وفي مقدمتها الفقر ومشكلات البطالة وبوجه خاص بطالة الشباب وحديثي التخرج والتي تزايدت بشكل مقلق خلال الفترة الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية والانعكاسات السلبية المتوقع مصاحبته لحركة التغيرات والاحتجاجات السلمية التي قادها الشباب بالإضافة إلى التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية والمتمثلة فى تباطؤ النمو الاقتصادى وضعف الإنتاجية واختلال التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب وكذلك تراجع الاستثمارات البيئية العربية مع التراجع الملحوظ فى تنقل الأيدي العاملة العربية داخل الوطن العربى.

كما تناولت الكلمة ابرز الجهود التي تقوم بها منظمة العمل العربية فى مجال التعليم والتدريب التقنى والمهنى و الدور الذى تقوم به هذه المنظومة للحد من مشكلة البطالة وتأهيل الموارد البشرية لتصبح قادرة على المنافسة العالمية واختتمت كلمة معالى المدير العام لمنظمة العمل العربية بالتمنى للجميع إقامة طيبة فى مدينة شرم الشيخ والخروج بتوصيات هادفة لصالح المنطقة العربية .

التوصيات الختامية :

تضمنت الندوة (5) جلسات عمل على مدار ثلاثة أيام تم فيها مناقشة محاور الندوة وعرض للتجارب القطرية للدول العربية المشاركة حيث خلصت إلى إن معظم دولنا العربية (ممثلة بالقطاعات العامة والخاصة فيها على حد سواء) تبدو مترددة فى إعطاء قطاع التعليم، خاصة المهني والتقني، الموارد والإمكانيات التي تمكنه من تحقيق مهمته فى خدمة بلدان وطننا العربي. يجب أن تزداد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، الذي ربما عزف عن الإنخراط فى التعليم المهني والتقني، وتشجيعه على فعل ذلك: تصميم وإعداداً وتقديم وتوظيفاً وتقييماً. هنالك حاجة إلى خطط وطنية لتوجيه تنمية الموارد البشرية وتحديد احتياجات التعليم والتدريب على كافة المستويات، بما يتناسب مع متطلبات القضايا المتعلقة بالاقتصاد والبطالة والتنمية .

وبمناقشة مستفيضة توصل المشاركون الى اعتماد التوصيات التالية :

- 1- دعوة الدول العربية الى تشكيل لجان ثلاثية من اطراف الانتاج الثلاثة لصياغة واصلاح البرامج والنماذج التنموية المعتمدة على المستوى الوطنى وبالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة .
- 2- الاسترشاد والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية والاقليمية والدولية الرائدة مع الاخذ فى الاعتبار ضرورة تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة على مختلف مستويات المهارة وفق التصنيف العربى المعيارى للمهن واطار المؤهلات الوطنية والعربية باعتبارها متطلبات سابقة لاي تغيير هيكلى لمنظومة التعليم والتدريب التقنى والمهنى .
- 3- دعوة الحكومات الى زيادة المخصصات المالية فى الميزانيات العامة لتمويل البرامج الوطنية لمنظومة التعليم والتدريب التقنى والمهنى .
- 4- التأكيد على اهمية مساهمة القطاع الخاص فى تمويل التعليم والتدريب التقنى والمهنى والمشاركة مع المؤسسات الاشرافية العامة على التدريب فى ضمان مراقبة الجودة من خلال المساهمة فى مجالس الادارات واقترح المناهج التدريبية الفعالة .
- 5- التاكيد على اهمية التنسيق والتكامل بين السياسات السكانية وسياسات الاستخدام والقوى العاملة وسياسات التعليم واستراتيجيات التنمية، مع اشراك مختلف الوزارات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية المعنية بتنمية الموارد البشرية وبرامجها الوطنية.
- 6- حث منظمات اصحاب الاعمال فى الدول العربية على تشجيع وتأهيل الموارد البشرية وذوي الاحتياجات الخاصة معرفيا وعلميا وتكنولوجيا وتحويلها الى قوة بشرية منتجة من خلال إنشاء أقسام متخصصة فى أعمال التصميم للمصانع وللمنتجات لاكتساب الخبرات اللازمة لقوة العمل الماهرة فى وحدات الإنتاج السلعى والخدمي .
- 7- دعوة اطراف الانتاج الثلاثة و الجهات المسؤولة عن التعليم والتدريب التقنى والمهنى الى وضع وتفعيل خطط تهدف إلى ملائمة مخرجاتها مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية و سوق العمل من أجل مواجهة تحديات البطالة وخاصة بطالة الشباب و حديثي التخرج.
- 8- التاكيد على ضرورة تحقيق توازن الأنشطة الاقتصادية بما يكفل التطور المناسب للقطاعات الجاذبة للعمالة المدربة والماهرة ، بحيث لا تصبح عملية الجذب مقصورة على الأنشطة سريعة العائد ، بل تمتد إلى الأنشطة الإنتاجية ذات المردود الاقتصادى الكلى والاجتماعى والبيئى المناسب على المدى المتوسط والطويل .
- 9- حث الحكومات العربية على معالجة الإختلالات الهيكلية فى بنية الاقتصاد وتنويع الأنشطة لتقليل الاعتماد على العوائد النفطية والحد من آثار التغيرات السلبية على الأوضاع الاقتصادية، والاستفادة من مزايا ومردود اقتصاد المعرفة .
- 10- التأكيد على اهمية التوسع فى بناء اقتصاد المعرفة من خلال الاهتمام بالبحوث الأساسية، والتطبيقية وزيادة الإنفاق المخصص لنشاطات البحث والتطوير ونقل التقنية

- وتوطيدها والتركيز على تحقيق التكامل بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات، والتي تُعد مراكز لتوليد المعرفة والحصول على التقنية.
- 11- دعوة الاجهزة الاعلامية الى تكثيف الحملات التوعوية الهادفة الى تعزيز ثقافة وقيمة العمل وتغيير النظرة الدونية السائدة فى مجتمعاتنا العربية لخرجي مؤسسات التعليم التقنى والتدريب المهنى بالاضافة الى تعزيز أنظمة إرشاد وتوجيه مهني ووظيفي للشباب في مختلف أعمارهم، لتزويدهم بالمعلومات التي تؤهلهم لاختيار مسارات الحياة المهنية
- 12- دعوة الحكومات الى اقرار تشريعات تفتح الافاق للملتحقين بمسار التكوين المهني وتمكنهم من مواصلة تعليمهم للحصول على الشهادات العليا بما يؤكد الربط بين انواع ومستويات التعليم المختلفة .
- 13- العمل على تحديث وتطوير البنية التشريعية والادارية والاجرائية التي تحفز وتشجع الاستثمار فى قطاع التعليم والتدريب التقنى والمهني لمواكبة التغيرات العالمية وبمشاركة حقيقية من أطراف الانتاج .
- 14- الاهتمام باصلاح منظومة التعليم والتدريب التقنى والمهني كما وكيفا تحقيقا للكفاية العديدة والكفاءة النوعية وربطها بالاحتياجات التنموية الحقيقية .
- 15- دعوة الحكومات و القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلى تشجيع ودعم "رواد الأعمال" وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بكافة السبل ، التمويلية و التقنية و المؤسسية، وتشجيع تدريب الشباب على المهارات الحياتية لرفع نسبة استيعابها لقوة العمل الشابة.
- 16- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد (الاستراتيجية العربية للتعليم التقنى والتدريب المهني) و(التصنيف العربى المعيارى للمهن) على القيام بذلك كإطار استراتيجي حاكم لمنظومة التدريب التقنى والمهني وعلاقتها بعالم الأعمال .
- 17- دعوة الدول العربية لتعزيز جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة المعتمد من القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الأولى (الكويت 2009) وخاصة مشروع الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقنى والمهني واحتياجات الفعلية لسوق العمل .
- 18- دعوة الحكومات الى وضع تشريعات تمكن العمال من ممارسة حقهم فى تطوير كفاءاتهم المهنية عبر التكوين المستمر .
- 19- العمل على تفعيل الجمعية العربية للتدريب التقنى والمهني وتشجيع تبادل الخبرات بين المؤسسات التدريبية الفعالة فى الدول العربية .

رباب